

بأقلامهم

بقلم
ناصر شرارة*

ذكريات من أيام الصحافة الجميلة

فكرة الصفحة الأخيرة في المجلات الورقية، توازي من حيث أهميتها فكرة المناشيت في الجريدة اليومية. كان الصحافي اللمع سعيد فريحة يقول ان قسما كبيرا من قراء مجلة "الصيد" يبدأ تصفحها من آخر صفحة فيها. اذكر ان معروف سويد، الاديب والصحافي الطريف، الذي تخصص لفترة طويلة في كتابة آخر صفحة في احدى المجلات الاسبوعية اللبنانية، كان يقول انه لفرط ما كتب هذه الصفحة ونال الثناء عليها، صار مدمنا على مراسلات تصله من قرائه يقولون فيها: نحن نقرأ المجلة "بالمقلوب".

ذات مرة، سألت سويد عن الفرق بين الكتابة على صفحة المجلة الأخيرة وبين الكتابة على صفحاتها الأخرى. بسرعة لافتة اجابني انه الفرق ذاته بين محل البقالة الصغير وبين السوبرماركت... في الاولى يوجد شيء واحد وفي الثانية يوجد كل شيء. الصفحة الأخيرة مسافة حرة يدعو الكاتب فيها قراءه الى الركض معه نحو الاتجاهات الاربعية، ومن دون قيود.

لو كان سويد لا يزال حيا يرزق، لقال لي اليوم: انه الفرق ذاته بين القانون الانتخابي الاكثري والقانون النسبي. فالصفحة الأخيرة تتسع لكل القراء على اختلاف اذواقهم، بينما صفحات المجلة الأخرى لا تتسع الا لقراء تقلهم "بوسطة" مخصصة لنقل ناخبين من لون واحد. في كل مرة افكر فيها في موقع الصفحة الأخيرة داخل مهنة البحث عن المتاعب والكتابة الورقية، اذكر - ولو من باب ان الشيء بالشيء يذكر - منح بك الصلح الذي كان يقول: السياسة هي الموهبة التي يتم الحكم على نجاحها من خلال المشهد الأخير فيها، وليس من خلال ما تنجزه في بدايات مشوارها.

هكذا الصفحة الأخيرة في الصحافة الورقية. ثمالة الموهبة الاعلامية، وهي تطبيق دقيق للعبارة المشهورة: ختامه مسك.

* صحافي

ضيف العدد

بقلم الدكتور
منير راشد*

هل "سيدر" هو الحل؟ كلا، ولماذا؟

بدأت المؤشرات الاقتصادية السلبية تظهر من كل جوانبها منذ نشوب الحرب السورية. انعكست في انخفاض معدلات النمو، ارتفاع البطالة، ارتفاع العجز التجاري وعجز ميزان المدفوعات. كذلك استمر العجز المالي في حدود 7% من الناتج المحلي (4.5 مليارات دولار سنويا). ادى تراكم العجز منذ منتصف التسعينات الى ارتفاع الدين العام الى 80 مليار دولار حاليا.

ان استمرار التدني في الاداء الاقتصادي يعود في الدرجة الاولى الى ارتفاع تكلفة خدمة الدين لتبلغ 5.5 مليارات دولار سنويا، وارتفاع فوائد الاقراض الى ما يفوق الـ9%. يرافق هذه الاداء تدني في المستوى الاداري، والحوكمة في جميع المؤسسات، والخدمات العامة، والبنية التحتية، وتفشي الفساد في مرافق عدة. والدعم الدولي الذي حظي به لبنان، ارتبط منذ البدء بمساعدته لكي يستوعب عبء اللجوء السوري، وليوفر للبنان المزيد من التمويل لتحقيق النمو. فهل ينجح هذا المسار؟

ان العجز المالي المرتفع لسنوات عدة والفوائد المرتفعة الناتجة منه، تشكل العقبة الرئيسية في وجه النمو لعدم توافر التمويل بتكلفة اقتصادية. ان الاولوية تكمن في خفض العجز المالي من خلال اجراءات سريعة واهمها: ازالة الدعم غير المجدي كدعم الكهرباء، والمؤسسات الخاصة، ودعم الفوائد، لانها تؤدي الى زيادة العجز والفوائد.

ان اصلاح الكهرباء وحده يوفر 1.4 مليار دولار سنويا على الدولة (30% من العجز) ومليار دولار على القطاع الخاص من خلال شراء الطاقة (من المولدات العامة وسوريا)، وعملية الاصلاح تبدأ برفع التعرفة الى 14.5 سنتا للكيلوواط. هذا التوفير يفوق الاعتمادات المخصصة من "سيدر - 1" لانحاء لبنان، اذ تبلغ 14.4 مليار دولار خلال 6 سنوات في مقابل اعتمادات قروض "سيدر - 1" البالغة 11.2 مليار دولار. اصلاح الطاقة سهل التنفيذ خلال بضعة اشهر. كما ان ترشيد النفقات الأخرى

وتحسين الجباية الضريبية سيكون لهما نتائج فورية، ونستطيع ازالة العجز خلال 5 سنوات. وهذا حتما سيؤدي الى خفض الفائدة والعجز في ميزان المدفوعات، وبدوره سيدعم الليرة .

الاعتماد على برنامج "سيدر - 1" لتحسين الاداء الاقتصادي قد يكون له اثر مغاير على الوضع المالي. ويقدر بحسب توقعات صندوق النقد الدولي ان يبدأ الارتفاع بالعجز الكلي منذ عام 2018، وسيستمر الارتفاع التدريجي فيه لغاية عام 2023 ليصل الى 14% من الناتج المحلي الاجمالي. مع الاصلاح المقترح من "سيدر - 1" لن ينخفض العجز الى اقل من 9%.

وقد ينتج ايضا من برنامج "سيدر - 1" الاستثماري تخفيض التصنيف الائتماني للبنان، وارتفاع في معدلات الفائدة لارتفاع العجز والدين العام، وتكلفة خدمة الدين ما قد يلغي المنافع الناتجة منه. وقد يكون له اثر معاكس على القطاع الخاص لما هو متوقع بسبب ارتفاع الفوائد واثرها على الاستثمار في الركن الاقتصادي.

لبنان في حاجة الى اصلاحات عدة، ويجب ان تصدر وتسبق الاقتراض، لا ان تتزامن معه.

يجب اولا استغلال قدرة القطاع الخاص على انجاز عدد من المشاريع، اهمها الطاقة، النفايات، الاتصالات، الصحة، والبيئة.

لتفادي زيادة العجز المالي، يجب ان يكون البرنامج الاستثماري لـ "سيدر - 1" بديلا من برنامج الاستثمار الموثق في الموازنات السنوية، بدلا من ان يكون اضافة الى تلك الموازنات.

واذا كان الهدف دعم لبنان، كان من الاجدى ان تكون اموال "سيدر - 1" على شكل هبات في معظمها. وهذا ما يحتاج اليه بلدنا وليس العكس.

* رئيس الجمعية الاقتصادية اللبنانية